ومن العجب في هذا المعنى قول أبي النجم : كل ، ، وتفصيل القول فيها في النقى والإثبات ، قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي عَلَى ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (١) قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه مِنْ رَفْعِ « كل » في شيء إنما يجوز عند الضرورة ، من غير أن كانت به إليه ضرورة . قالوا : لأنه ليس في نصب (كل » ما يكسر / له وزناً ، أو يمنعه من معنى أراده . وإذا تأملت وجدته لم يرتكبه ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك ، وإلا لأنه رأى النصب يمنعه ما يريد . والنصب يمنع من هذا المعنى ، ويقتضى أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادعته بَعْضَه وذلك أنا إذا تأملنا وجدنا إعمال الفعل في « كل ، والفعل مَنْفِيٌّ ، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضاً كان وبعضا لم يكن . تقول : (لم ألق كل القوم) ، و (لم أخُذْ كُلَّ الدراهم) ، فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم ولم تلق الجميع ، وأخذت بعضاً من الدراهم وتركت الباقي = ولا يكون أن تريد أنك لم تلق واحداً من القوم ، وتَعْرِفُ ذلك بأن تنظر إلى « كل » في الإثبات وتتعرف فائدته فيه . وإذا نظرت وجدته قد أجْتُلِبَ لأن يُفيد الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها تفسير ذلك ، أنك إنما قلت : (جاءني القوم كلهم » ، لأنك لو قلت : جاءني القوم) وسكت ، لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك بعضهم ، إلا أنك لم تَعْتَدَّ بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم فكأنما وقع من الجميع ، لكونهم فى حكم الشخص الواحد ، كما يقال للقبيلة : فعلتم وصنعتم) ، وهكذا الحكم أبداً . فإذا قلت : (رأيت القوم كلهم) و (مررت بالقوم كلهم) ، كنت قد جئت (بكل (لئلا يتوهم أنه قد بقى عليك من لم تره ولم تمرز به وينبغى أن يُعلم أنا / لا نعنى بقولنا (يفيد الشمول) ، أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله ، وأنه لولا مكان (كل » لما عُقل الشمول ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه . كيف ؟ ولو كان كذلك لم يكن يسمى (تأكيداً) . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى الشمول مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجوزا فيه ـ وإذ قد عرفت ذلك ، وهو أنه من حكم النفى إذا دخل على كلام ، ثم كان فى ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه ، أن يتوجه إلى ذلك التقييد ، وأن يقع له خصوصاً تفسير ذلك : أنك إذا قلت : (أتاني القوم مجتمعين) ، فقال قائل : (لم يأتك القوم مجتمعين) ، كان نفيه ذلك متوجهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه ، حتى إنه إن أراد أن ينفى الإتيان من أصله ، كان من سبيله أن يقول : (إنهم لم يأتوك أصلاً ، هذا مما لا يشك فيه عاقل . وإذا كان هذا حكم النفى إذا دخل على كلام فيه تقييد ، فإن التأكيد ضرب من التقييد . فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد ، فإن نفيك ذلك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً وَيَقَعُ له . فإذا قلت : « لم أر القوم كلهم » أو « لم يأتني القوم كلهم » أو « لم يأتنى كل القوم ، أو « لم أرَ كُل القوم » ، كُنْتَ عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة ، وكان حكمه حكم (مجتمعين) في قولك : (لم يأتنى القوم مجتمعين) . وإذا كان النفى يقع « لكل ، خصوصاً ، فواجب إذا قلت : « لم يأتنى القوم كلهم) أو (لم يأتنى كل القوم » ، أن يكون قد أتاك بعضهم = كما يجب إذا قلت : « لم يأتنى القوم مجتمعين) ، أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما / يستحيل أن تقول : (لم يأتنى القوم مجتمعين) ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً / لا مجتمعين ولا منفردين ـ كذلك محال أن تقول : « لم يأتني القوم كلهم » ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً ، فأعرفه وأعلم أنك إذا نظرت وجدت الإثبات كالنفي فيما ذكرت لك ، ووجدت النفى قد احتذاه فيه وتبعه . وذلك أنك إذا قلت : « جاءني القوم كلهم) ، كان (كل » فائدة خبرك هذا ، والذي يتوجه إليه إثباتك ، بدلالة أن المعنى على أن الشك لم يقع فى نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة ، وإنما وقع في شموله (الكل) ، وذلك الذي عناك أمره من كلامك ـ وجملة الأمر أنه ما من كلام كان فيه أمر زائد على مجرد إثبات المعنى للشيء ، فإذا قلت : (جاءنى زيد راكبا) ، و (ما جاءني زيد راكبا ، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكباً أو تنفى ذلك ، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقاً . ٣٢٦ ـ وأعلم أنه يلزمُ مَنْ شَكّ فى هذا فتوهم أنه يجوز أن تقول : (لم أر القوم كلهم » ، على معنى أنك لم تر واحداً منهم = (1) أن تُجْرِيَ النَّهْي هذا المجرى ، فتقول : (لا تضرب القوم كلهم) ، على معنى لا تضرب واحداً منهم = وأن تقول : (لا تضرب الرجلين كليهما

Summarized by © lakhasly.com